عرض كتاب

أخلاقيات النشر العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية

تأليف: طاهر بوترعة

عرض: هيئة التحرير

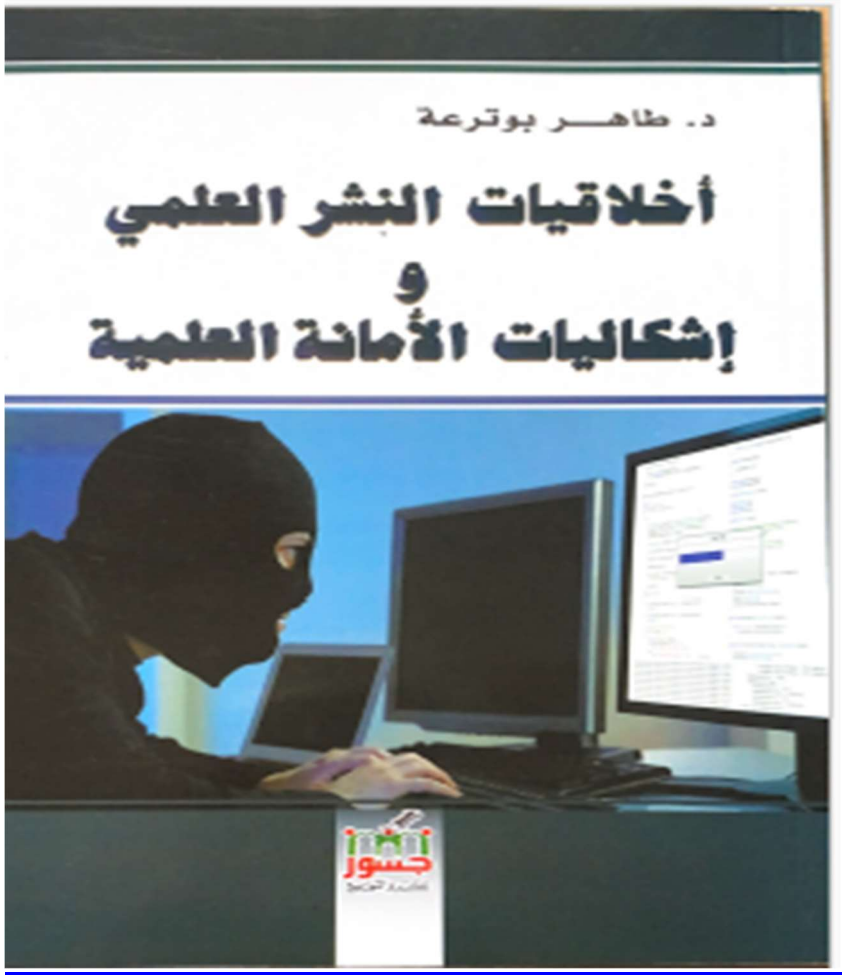

- دار النشر: جسور للنشر والتوزيع، المحمّدية، الجزائر العاصمة.
- الطبعة 1: 2018.
- عدد الصفحات: 384.

الأستاذ طاهر بوترعة مستشار أكاديمي، من خريجي جامعة الجزائر العاصمة في علم النبات، ونال شهادة الدكتوراه من جامعة ليدز (Leeds) البريطانية. عمل محاضرا في كل من جامعة الجزائر وجامعة ليدز، ثم في كلية العلوم بجامعة طيبة في المدينة المنورة. وإلى جانب اهتماماته التدريسية في علم النبات نشر عديد البحوث في مجال تخصصه. ومن بين نشاطاته الأخرى الكتابة في شأن أخلاقيات البحث العلمي. وفي هذا السياق، وضع كتاب "دليل الكتابة العلمية للطلاب والباحثين"، ثم هذا الكتاب الذي اختار له العنوان " أخلاقيات النشر العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية".

يتناول الكتاب الأسس الأخلاقية في النشر العلمي، ويعطي أمثلة عن حالات التجاوزات الأخلاقية البارزة في هذا المجال. كما يركز على مظاهر الفساد الأكاديمي في النشر العلمي والتي تتخذ صورا عديدة، ومن أبرزها الانتحال بأنواعه المختلفة؛ ومنها السرقة العلمية، والكسل العلمي، والانتحال التقني والانتحال الذاتي. ويتناول كذلك التزوير، والتلفيق، وتبديد الأموال المسخرة للبحث العلمي، واستغلال النفوذ في عملية النشر العلمي. وتطرّق الكتاب إلى الجرائم الصغرى في النشر العلمي؛ ومن أمثلتها: التحليل المضلل للبيانات، وإخفاء المعلومات، وخرق السرية، وتعارض المصالح، وغيرها كثير.

وتم تناول أسباب الفساد الأكاديمي؛ ومنها الضغط الوظيفي، وسهولة التزوير. كما تناول بالتحليل عواقب التجاوزات في العمل الأكاديمي؛ ومن أمثلتها: التشهير، وسحب الأعمال العلمية المنشورة.

1. هدف الكتاب

يهدف الكتاب إلى تصحيح ممارسات النشر العلمي في العالم العربي بوجه خاص، وتجاوز النظرة الضيقة التي تجعل الكتابة مجرد وسيلة لنيل شهادة أو ترقية أو وظيفة. ويدعو إلى ترسيخ ثقافة بحثية أصيلة تقوم على المسؤولية العلمية حيث يصبح النشر فعلا معرفيا جادا لا أداة لتحقيق مكاسب مادية أو مهنية. كما يطمح هذا الكتاب إلى الإسهام في النهوض بالنشر العلمي في العالم العربي، وذلك من أجل استعادة مكانته التاريخية حين كان ركيزةً مضيئةً استنارت بها الحضارة الغربية الحديثة. ويسعى هذا المؤلَّف إلى أن يكون إسهامًا متواضعًا للحاق بركب الحضارة المعاصرة التي لا تقوم إلا على العلم ومنهجه الصارم، إذ لا سبيل إلى التقدم خارج هذا المسار. وعلى هذا النهج سارت أممٌ عديدة، فحققت نهضتها، ورسّخت حضورها العلمي، وأسهمت بفاعلية في إنتاج المعرفة وتوجيه مساراتها عالميًا.

2. خير مثال.. الصين

وخير مثال على ذلك في العصر الحديث الصين التي بادرت إلى تصحيح مسار النشر العلمي بوصفه المدخل الطبيعي لإصلاح منظومة البحث العلمي برمتها. فقد اتخذت قرارات حاسمة على أعلى مستويات السلطة لمكافحة الفساد الأكاديمي، فأعادت توجيه الجهود نحو الجودة والابتكار بدل الكم والشكلية. وأثمرت هذه السياسات نتائج ملموسة تجلت في الطفرة الكبيرة التي شهدتها المنتجات الصينية في مختلف المجالات التقنية والصناعية والعلمية. ولم يكن ذلك إلا حصيلة طبيعية لمنظومة بحثية سليمة، تقوم على النزاهة والانضباط وتكافؤ الفرص، وتُعلي من قيمة المعرفة الحقيقية بوصفها أساس التقدم والتنمية المستدامة.

يتناول الباب الأول من الكتاب الأسس الأخلاقية للبحث العلمي وسوء السلوك العلمي حيث تقوم أخلاقيات البحث على مبادئ جوهرية، من أبرزها الصدق في جمع البيانات وتحليلها، واحترام حقوق المشاركين، وتجنّب التضليل أو التلاعب بالنتائج. ويُقصد بسوء السلوك العلمي كل ممارسة تنتهك هذه القواعد، مثل التلفيق (اختلاق بيانات غير موجودة)، والتزوير (تحريف البيانات الحقيقية)، والانتحال (نسبة أعمال الآخرين إلى النفس). وقد شهد تاريخ النشر العلمي الحديث حالات بارزة كشفت خطورة هذه الانحرافات، منها قضية الطبيب الأمريكي ويليام سمرلين (William Summerlin) الذي زوّر نتائج تجارب زرع الأنسجة، وقضية الباحث الأمريكي جون دارسي (John Darsee) الذي اختلق بيانات في أبحاث طبية. كما ظهرت فضائح أخرى في أوروبا وآسيا، مثل قضية الفيزيائي الألماني يان هندريك شون (Jan Hendrik Schön)، وقضية الباحثة اليابانية هاروكو أوبوكاتا (Haruko Obokata) في أبحاث الخلايا الجذعية. وتؤكد هذه النماذج أن سوء السلوك العلمي ظاهرة عالمية لا ترتبط بثقافة أو بلد بعينه، بل تتطلب يقظة دائمة وآليات رقابية صارمة.

3. التأليف، والانتحال، والتزوير

أما الباب الثاني فيعالج قضايا محورية في أخلاقيات النشر، وهي: التأليف العلمي، والانتحال، والنشر المزوّر، بوصفها من أبرز مظاهر الانحراف في الممارسة البحثية المعاصرة.

1. التأليف العلمي: من المفترض أن يعكس اسم المؤلف إسهامًا علميًا حقيقيًا في تصميم البحث أو تنفيذه أو تحليل نتائجه وتفسيرها. غير أنّ الواقع يكشف عن ممارسات منحرفة، مثل "التأليف الهدية" الذي تُمنح فيه صفة المؤلف لمن لم يسهم فعليًا، و"التأليف الشبح" حيث يُستبعد باحثون قدّموا إسهامات معتبرة. وتزداد هذه الإشكاليات تعقيدًا في

سياق أبحاث طلبة الدكتوراه ومشاريع التعاون بين الطلبة والمشرفين حين يُساء استغلال تفاوت المكانة الأكاديمية. كما تبرز خلافات حول ترتيب أسماء المؤلفين، بما يعكس الحاجة إلى قواعد واضحة تضبط التعاون العلمي، وآليات عادلة وشفافة لفضّ النزاعات.

2. الانتحال: وهو من أخطر صور سوء السلوك العلمي، لما ينطوي عليه من اعتداء على الملكية الفكرية وتشويه لقيم الأمانة العلمية. إنه يتخذ أشكالًا متعددة، منها السرقة الفكرية المباشرة، والكسل الفكري القائم على النسخ دون إبداع، والانتحال الذاتي بإعادة نشر العمل نفسه، والانتحال التقني عبر التحايل على أدوات الكشف؛ بل وقد يصل إلى نسخ أعمال كاملة أو أجزاء جوهرية منها. وضرره لا يقتصر على سمعة الباحث بل يهدد مصداقية البحث العلمي برمّته. ذلك ما يجعل التوعية بأساليب التوثيق السليم واستخدام أدوات الكشف ضرورة ملحّة.

3. النشر المزوّر: إنه يشمل ممارسات مثل النشر المتكرر، والنشر المتداخل، وتجزئة البحث الواحد إلى عدة مقالات بغرض تضخيم الإنتاج العلمي. كما يندرج ضمنه ما يُعرف "بالجرائم الصغرى"، كإخفاء نتائج غير ملائمة، أو تضخيم المعطيات، أو الإخلال بالسرية، أو تضارب المصالح، أو إساءة استخدام التمويل. لعل هذه الممارسات تبدو بسيطة أو هامشية، إلا أنها تُعدّ من أخطر العوامل التي تُقوّض نزاهة البحث العلمي وتُضعف مصداقيته على المدى البعيد. فهي لا تؤثر في جودة الإنتاج العلمي فحسب بل تمتد آثارها إلى تفريغ النشر الأكاديمي من رسالته الأساسية القائمة على إنتاج المعرفة الصادقة والمساهمة في تطور العلم.

4. السلوكيات العلمية الخاطئة

خصص الكاتب الباب الثالث من هذا العمل لتحليل أسباب السلوكيات العلمية الخاطئة وآثارها، حيث تتعدد العوامل المؤدية إلى سوء الممارسة البحثية. وتأتي في مقدمتها الضغوط المهنية المتزايدة والسعي المحموم نحو النشر العلمي بوصفه معيارًا في التقييم والترقية الوظيفية. كما يبرز هنا ضعف آليات الرقابة الأكاديمية، فضلا عن سهولة التلاعب بالبيانات في بعض التخصصات. وهي عوامل تساهم في تفشي هذه الممارسات. ولا يمكن إغفال دور الثقافة المؤسساتية المتساهلة التي قد تتسامح ضمنيًا مع تجاوزات بحثية، الأمر الذي يكرّس استمرارها بدل الحدّ منها.

أما آثار سوء السلوك العلمي فهي خطيرة ومتعددة الأبعاد إذ تطال الباحث أولًا عبر التشهير به، وسحب أعماله المنشورة. وقد تنتهي إلى فقدانه لمنصبه الأكاديمي أو تعطيل مساره المهني. وفي حالات أشد، قد تنعكس هذه الضغوط سلبًا على الصحة النفسية للباحث، لتصل أحيانًا إلى الانهيار النفسي أو حتى الانتحار. ولا تقتصر هذه التداعيات على الأفراد بل تمتد لتشمل المؤسسات الأكاديمية التي تتضرر سمعتها ومصداقيتها، كما تنعكس آثارها على المجتمع العلمي ككل، من خلال تقويض الثقة في المعرفة المنتجة.

وقد ركّز الباب الرابع والأخير من هذا الكتاب على معالجة البعد الجغرافي والأطر الدولية لهذه الظاهرة حيث تكشف الدراسات وجود تفاوت واضح في انتشار السلوكيات العلمية غير السليمة، ولا سيما الانتحال، مع تسجيل نسب أعلى في البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، نتيجة ضعف البنية المؤسساتية وقلة التكوين في أخلاقيات البحث والكتابة الأكاديمية. كما تواجه بعض الدول العربية تحديات إضافية في هذا السياق، مما يستدعي سياسات إصلاحية وتعزيزًا للحوكمة العلمية.

5. مبادرات دولية

من المفيد أن نشير إلى بروز مبادرات دولية مهمة تسعى إلى مواجهة هذه الظواهر. من بين هذه المبادرات يذكر الكتاب "بيان سنغافورة بشأن نزاهة البحث العلمي" (Singapore Statement on Research Integrity)، الذي وضعت بموجبه مجموعة من المبادئ العامة لترسيخ النزاهة في البحث العلمي. وقد أسهم هذا الإطار في تنظيم لقاء دوري

يُعرَف بـ"المؤتمر الدولي لنزاهة البحث العلمي" (World Conference on Research Integrity) الذي يهدف إلى تعزيز السلوك المسؤول وتبادل الخبرات بين الباحثين. والآن بلغ هذا المؤتمر دورته التاسعة حيث عُقد هذا العام في شهر ماي بمدينة فانكوفر الكندية تحت عنوان: أنماط الحياة الأصلية، والذكاء الاصطناعي، وأمن البحث: تشكيل مستقبل نزاهة البحث.

كما تشكلت هيئات وطنية ودولية متعددة، خصوصا في الدول الغربية، مثل "لجنة أخلاقيات النشر العلمي" (Committee on Publication Ethics) في بريطانيا التي تقدم إرشادات للباحثين والمجلات العلمية وتعالج قضايا أخلاقيات النشر. وفي الولايات المتحدة، ظهر "مكتب نزاهة البحث" (Office of Research Integrity)، المختص في مراقبة الانتهاكات العلمية والتحقيق فيها.

وتتجلى أهمية هذه الجهود أيضا في قصص كاشفي الفساد العلمي، مثل طبيب القلب البريطاني بيتر ويلمشورست (Peter Wilmshurst) الذي واجه ضغوطا كبيرة دفاعا عن الحقيقة العلمية. وكذلك قصة الباحثة الأمريكية هيلين هيل (Helene Hill) التي وثّقت تجربتها في كتابها "البيانات الخفية: العين العمياء للعلم" (Hidden Data: The Blind Eye of Science) الصادر عام 2016، وكتابها الثاني "التستر: التواطؤ في الدوائر الأكاديمية" (Cover-Up: Collusion in Academic Circles) الصادر عام 2015. تكشف الكاتبة في هذا العمل عن آليات الاحتيال العلمي وجهود تصحيح الوضع.

يشير الكاتب إلى أن هذه المبادرات تؤكد على أن نزاهة البحث العلمي لم تعد قضية أخلاقية فحسب، بل أصبحت شرطا أساسيا لاستدامة المعرفة وثقة المجتمع في المؤسسات الأكاديمية. كما تعكس الحاجة المتزايدة إلى تعزيز التكوين الأخلاقي للباحثين، وتطوير آليات صارمة للمراقبة، وتكريس ثقافة علمية تقوم على الشفافية والمسؤولية والمساءلة في مختلف البيئات البحثية على المستوى الدولي والمحلي بشكل مستمر وفاعل وممنهج علميا.

في الأخير، لا يسعنا إلا أن نوصي القارئ بالاطلاع على كتاب "أخلاقيات النشر العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية" والاستفادة منه.

المؤلف طاهر بوترعة